

## المسار المتغير لصندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية

الأستاذ / بن منصور نجيم

### مقدمة:

إن المتبع للنظام النقدي الدولي، يلاحظ أنه نظام متغير ومتحول، بحكم القواعد النقدية التي عرفها، وأنظمة سعر الصرف المختلفة التي سايرت مشواره التاريخي المتطور من مرحلة إلى أخرى. فبعدما كان التعامل بين الدول في المجال التجاري يتم وفق نظام المقايضة، أصبح التعامل يتم وفق النقود السلعية، ليتقل بعد ذلك إلى قاعدة الذهب. قاعدة أعطت للنظام النقدي الدولي ثقة كبيرة في تسوية العلاقات الاقتصادية المالية والتجارية، فاستطاع بذلك العالم أن يحافظ على استقراره الاقتصادي والمالي مدة من الزمن. لكن سرعان ما أصبح هذا الاستقرار من الماضي مع حلول الحرب العالمية الثانية. حرب نتجت عنها فوضى نقدية، أثرت على العلاقات النقدية والاقتصادية. فتشتت النظام النقدي الدولي وتعددت قواعد سعر صرفه واختلفت بين التثبيت والتعويم من جهة، والرقابة على الصرف من جهة أخرى. ما زاد الطين بله انقسام العالم إلى مناطق وكتل نقدية كل منها تحت نظام معين. كل ذلك أدى إلى تكدر التجارة وتعثر العلاقات الاقتصادية بين الدول.

أمام كل هذا الزخم من التحولات والتغيرات، كان لابد من التفكير في تلطيف الجو العكر الذي ساد العلاقات النقدية آنذاك، وهذا ما حدث فعلا في مؤتمر بريتون وودز حيث تبلورت فكرة إنشاء مؤسسة مالية نقدية تسهر على تصحيح الاختلالات التي خلفتها الحرب. فتجسدت الفكرة في الواقع بظهور صندوق النقد الدولي، هدفه الرئيسي هو تأمين استقرار النظام النقدي الدولي، المحافظة على سلامة الاقتصاد العالمي، والحيلولة دون الوقوع في الأزمات مثل التي سبقت وجوده ببضع سنوات.

فالسؤال الذي يطرح نفسه: هل صندوق النقد الدولي قادر على التأقلم مع المستجدات الاقتصادية والمالية ليكون دائما على رأس النظام النقدي الدولي؟ أو بصيغة أخرى: هل صندوق النقد الدولي صالح لأي زمان ومكان مهما كانت طبيعة الأزمات؟

من خلال هذا البحث المتواضع سنحاول الوقوف على أهم الأشواط التي قطعها صندوق النقد الدولي في مساره منذ نشأته إلى يومنا هذا، معرجين على التغيرات التي طرأت على نشاطه في كل عقد من الزمن، أمام تنوع واختلاف الأزمات التي سايرها، والتحديات التي يواجهها.

محاولة منا الإمام بجوانب الموضوع، ارتأينا أن نقسم البحث إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مقدمة عن صندوق النقد الدولي

المبحث الثاني: المسار المتغير لدور صندوق النقد الدولي إلى غاية نهاية القرن العشرين

المبحث الثالث: صندوق النقد الدولي وتحديات القرن الواحد والعشرين

## المبحث الأول

### مقدمة عن صندوق النقد الدولي

يعرف صندوق النقد الدولي على أنه وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، بحكم أن هذه الأخيرة أنشئت في توقيت متزامن مع نشأة صندوق النقد الدولي، حيث دخلت اتفاقية الأمم المتحدة حيز التنفيذ انطلاقاً من أكتوبر ١٩٤٥، بينما اتفاقية الصندوق في ديسمبر ١٩٤٥. وكل من منظمة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي يعمل بشكل مستقل من أجل تحقيق أهداف محددة. فصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي، أي نظام المدفوعات الدولية، وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء العمليات التجارية بين البلدان المختلفة. أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام ١٩٤٥ للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. يقع مقره في واشنطن العاصمة، مشتمل على ١٨٨ دولة كأعضاء فيه حالياً. يستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة.

كما يتضح من اسمه (صندوق)، الأعضاء فيه يستطيعون أن يستفيدوا من موارده عن طريق تمويل مؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشاكل في ميزان المدفوعات. تبدأ السنة المالية للصندوق في أول ماي وتنتهي في ٣٠ أبريل<sup>(١)</sup>.

### المطلب الأول

#### أهداف الصندوق

حددت المادة الأولى من اتفاقية الصندوق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها إذ

تتمثل في الآتي<sup>(٢)</sup>:

- ١- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتأزر فيما يتعلق بالمشاكل النقدية.
- ٢- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.
- ٣- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.
- ٤- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعركة لنمو التجارة العالمية.
- ٥- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرّة بالرخاء القومي أو الدولي.
- ٦- العمل وفق الأهداف المذكورة آنفاً على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته. ويسترشد الصندوق في تصميم سياساته واتخاذ قراراته بالأهداف المرسومة في هذه المادة.

**لتحقيق الأهداف السالفة الذكر، على الدول الأعضاء أن تلتزم بما يلي:**

تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء المشتركة بحيث كل دولة عضو تلتزم بتقديم معلومات دقيقة ووافية للصندوق عن حالة ميزان مدفوعاتها، كما تقدم عرض

حال لاحتياجاتها واستثماراتها، وكذلك مستوى الدخل الوطني. وفي هذا الإطار تلتزم الدول الأعضاء بتقديم معلومات وافية حول مستوى الأسعار والنفقات، وبالمقابل يضع الصندوق كل هذه المعلومات تحت تصرف الدول الأعضاء. وفي هذا السياق يلتزم الصندوق بالمساعدات الاستشارية فيما يتعلق بالأنظمة النقدية والسياسات المالية وبالتالي تحقيق الأهداف المذكورة سابقاً<sup>(٣)</sup>.

### المطلب الثاني

#### وظائف الصندوق<sup>(٤)</sup>

بالنظر إلى أهداف صندوق النقد الدولي المسطرة حسب المادة الأولى من اتفاقية الصندوق، لا بد من مهمتين أساسيتين يلتزم بهما الصندوق لتحقيق الأهداف السالفة الذكر ألا وهما: المهمة التمويلية، والمهمة الرقابية والإرشادية.

#### الفرع الأول

##### المهمة التمويلية

وتتعلق هذه المهمة بإمداد الأعضاء بوسائل الدفع الدولية في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية عند الضرورة، ويندرج تحت هذه المهمة الرئيسة المهام الفرعية التالية:

- منح الدول التي تعاني من عجز مؤقت في ميزان مدفوعاتها، الموارد اللازمة لتصحيح هذا الاختلال دون اللجوء إلى فرض إجراءات نقدية في اقتصاديات هذه البلدان.

- تقديم السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية وذلك من خلال ما يسمى بحقوق السحب الخاصة التي ستطرق إليها فيما بعد .

- تقديم الموارد والقروض بالتعاون مع البنك الدولي والتي تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي، وتستعمل في تصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي للبلد، وتقدم هذه الموارد بالذات إلى البلدان ذات الدخل المنخفض.

## الفرع الثاني

### المهمة الرقابية والإرشادية

تمثل الرقابة محور ولاية صندوق النقد الدولي، والصندوق مسئول بموجب اتفاقية تأسيسية عن الإشراف على النظام النقدي الدولي لتحديد مواطن الضعف التي يمكن أن تؤثر سلباً على استقراره. ويضطلع الصندوق بهذه المسئولية بوسائل من بينها مراقبة السياسات الاقتصادية الكلية في البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٨، حيث يتيح للأعضاء التحليل والمشورة بشأن السياسات الاقتصادية بعد تصميمها حسب ظروف كل بلد على حده (ويشار إليها باسم الرقابة القطرية)، ومراقبة الأوضاع والتطورات الاقتصادية في أسواق رأس المال الدولية وتقييم الآثار العالمية للتطورات الاقتصادية والمالية الرئيسية، كأوضاع سوق النفط أو الاختلالات الخارجية (الرقابة العالمية)، ويكمل الصندوق هذه الأنشطة بالرقابة على المؤسسات الإقليمية التي تدير السياسة النقدية والاقتصادية لمجموعات البلدان التي ترتبط معا بترتيبات رسمية كالاتحادات النقدية (وهي الرقابة الإقليمية).

سعيًا منه على مراقبة النظام النقدي الدولي والعمل على إصلاحه على مر الزمن تزامناً مع التغيرات المستمرة التي يعرفها الاقتصاد العالمي والأنظمة الاقتصادية بصفة عامة، قام صندوق النقد الدولي بإجراء مجموعة من التعديلات على اتفاقيته تمثلت فيما يلي:

### المطلب الثالث تعديلات اتفاقية الصندوق

لقد تعرضت اتفاقية الصندوق إلى عدة تعديلات بعد مؤتمر بريتون وودز، حيث يعتبر التعديل بمثابة إعادة النظر في بعض مواد الاتفاقية وإعادة صياغتها بصورة تتواءم مع المتغيرات والظروف الجديدة. والقاعدة العامة أن يتم التعديل بموافقة جميع الأطراف ما لم تفض الاتفاقية على غير ذلك. وقد نصت اتفاقية صندوق النقد الدولي على الأغلبية اللازمة، إقرار التعديلات وقد وردت في المادة ٢٨ من الاتفاقية. (انظر اتفاقية صندوق النقد الدولي).

أول تعديل دخل حيز التنفيذ يوم ٢٨ جويلية ١٩٦٩، كان استجابة لعدم كفاية موارد الصندوق لتغطية احتياجات البلدان الأعضاء من السيولة لسد عجز ميزان المدفوعات، على الرغم من زيادة حصص الأعضاء أكثر من مرة، فضلاً عن الاعتماد على تقنية الاقتراض من خلال إنشاء ما سمي بالترتيبات العامة للاقتراض «The General Arrangement To Borrow» عام ١٩٦٢. ومع كل ذلك لم يفلح الصندوق في التغلب على المشاكل التي واجهها، فأصبح من الضروري تعديل بعض نصوص الاتفاقية بإدخال نظام «حقوق السحب الخاصة» بهدف تمكين الصندوق من تحقيق أهدافه التي أنشئ من أجلها، وبما يتلاءم مع الظروف والأحداث التي صادفت الدول الأعضاء والصندوق<sup>(٥)</sup>.

أزمة بريتون وودز كانت من بين الأسباب الجوهرية لضرورة التعديل الثاني لاتفاقية الصندوق. ففي ظل الأزمة لم تعد أسعار الصرف الثابتة السارية، إذ توجهت معظم الدول الأوربية إلى تعويم عملاتها، فعمت الفوضى وفقدت العلاقات النقدية الدولية مصداقيتها بين الدول الأعضاء، فكان لابد من تحرك سريع للصندوق من أجل إصلاح الوضع.



في ٣١ مارس ١٩٧٦ أرسل المديرين التنفيذيين التعديل المقترح لاتفاقية الصندوق إلى المحافظين للموافقة عليه، وأصبح التعديل ساري المفعول في أول أبريل ١٩٧٨.

النظام الجديد الذي تضمنه التعديل هو نظام حرية سعر الصرف أو نظام التعويم. وعلى ذلك فقد عدلت المادة الرابعة من اتفاق الصندوق التي كانت تلزم الدول الأعضاء بتحديد أسعار الصرف وفقاً لنظام أسعار التعادل، إلى تحديد أسعار الصرف وفقاً لنظام حرية سعر الصرف أو التعويم، وهو ما أدى إلى استحداث مفهوم جديد هو مفهوم «العملات المستخدمة بشكل حر».

وفقاً للمادة الرابعة يمكن للدول أن تحدد قيمة عملتها على أساس وحدات حقوق السحب الخاصة، أو وفقاً لأي معيار آخر غير الذهب، وهو ما أدى إلى انتهاء دور الذهب في نظام سعر الصرف<sup>(٦)</sup>.

التعديل الثالث كان يوم ١١ نوفمبر ١٩٩٢ رداً على إحجام الدول الأعضاء التي ترتبت عليها التزامات اتجاه الصندوق، ورفضت التعاون لإيجاد حلول لهذه المشكلة العويصة، الأمر الذي حتم على الصندوق إقرار إلغاء حق التصويت لكل الدول الأعضاء التي رفضت احترام التزاماتها اتجاهه<sup>(٧)</sup>.

على الرغم من صدور هذا التعديل، فإنه لم يتم العمل به نظراً لأن جميع الحالات التي يتأخر فيه العضو عن سداد التزاماته تنم عن أزمة حقيقة في موازين مدفوعات هذه الدول، ما أدى بالصندوق إلى غض الطرف عن هذا التأخير، بل تقديم المساعدات اللازمة لإخراج هذه الدول من أزمتها<sup>(٨)</sup>.



دخل التعديل الرابع لاتفاقية تأسيس الصندوق حيز التنفيذ في ١٠ أغسطس ٢٠٠٩ ونص على إجراء توزيع خاص لحقوق السحب الخاصة يقتصر على مرة واحدة بقيمة ٢١,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وكان الغرض من هذا التعديل هو تمكين كافة أعضاء الصندوق من المشاركة في نظام حقوق السحب الخاصة على أساس عادل وتصحيح أوضاع البلدان التي انضمت إلى الصندوق بعد عام ١٩٨١. والتي تمثل أكثر من خمس عدد الأعضاء الحاليين. نظراً لعدم حصولها على أي توزيع قبل عام ٢٠٠٩. ويؤدي التوزيع العام والخاص لعام ٢٠٠٩ معاً إلى رفع مجموع التوزيعات التراكمية إلى حوالي ٢٠٤ مليار وحدة<sup>(٩)</sup>.

أخيراً التعديل الخامس كان يوم ١٨ فيفري ٢٠١١، ليلحقه تعديل سادس في نفس السنة يوم ٣ مارس ٢٠١١، كلا التعديلين كان فحواهما الزيادة في حصص بعض البلدان، وتغيير قوة تصويتها، إلى جانب العمل على تغيير طريقة التمثيل في المجلس التنفيذي من التعيين إلى طريقة الانتخاب.

#### المطلب الرابع

#### الخصائص المالية لصندوق النقد الدولي

المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص (أو رأس المال) التي تسدها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص مثلما يبينه الجدول رقم (١). تدفع البلدان ٢٥٪ من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة أو بإحدى العملات الرئيسية، مثل دولار الولايات المتحدة أو الين الياباني. ويمكن للصندوق أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقي الذي يدفعه البلد العضو بعملته الوطنية، لأغراض الإقراض حسب الحاجة. وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد

العضو، وإنما أيضاً عدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق، ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة.

عملة صندوق النقد الدولي هي وحدة حقوق السحب الخاصة. تختلف هذه الأخيرة عن حقوق السحب العادية في أنها لا تقدم في صورة ائتمان، وإنما تعتبر احتياطات نقدية تضاف إلى الذهب و الدولار لكي تسد حاجة المجتمع الدولي إلى السيولة.

إن حقوق السحب الخاصة بهذا المفهوم تعتبر عملة نقدية دولية تستخدم أساساً فيما بين البنوك المركزية بعضها البعض مباشرة أو فيما بينها وبين صندوق النقد الدولي، تحسب على أساس سلة من العملات تتمثل في الدولار الأمريكي، الين الياباني، الجنيه الاسترليني، الاورو. وقد أصبح من حق أية دولة عضو في الصندوق أن تشارك في نظام حقوق السحب الخاصة، إذ تم تخصيصها وتوزيعها على كل الدول الأعضاء التي قبلت الاشتراك في حساب السحب الخاص، كل بحسب حصتها وبصرف النظر عن مركز مدفوعات كل منها.

على الدولة التي ترغب في استخدامها في مواجهة عجز ميزان مدفوعاتها مثلاً، أن تحظر الصندوق برغبتها هذه مقابل حصولها على عملات أجنبية قابلة للتحويل، وعندئذ يقوم الصندوق بتعيين الدولة أو الدول التي ستقوم بتوفير هذه العملات مقابل حصولها على وحدات حقوق السحب الخاصة من الدولة المقترضة. ومن الجلي أن الصندوق سوف يختار الدول التي تتمتع بموازن مدفوعات سليمة واحتياطات قوية<sup>(١٠)</sup>.

من كل ما سبق يتضح أن الحصص تلعب دوراً أساسياً في ميكانيزمات

الصندوق، سواءً من حيث وضعية خزينة الصندوق كمورد أساسي، أو من الناحية الحسابية كميّار لتخصيص وحدة حقوق السحب الخاصة، أو من الناحية السيادية من خلال القوة التصويتية للبلد العضو، أو من الناحية التمويلية بتحديد الإمكانيّة المتاحة للبلد في استخدام موارد الصندوق، كل حسب الحصّة المدفوعة<sup>(١١)</sup>.

تتم عملية تحديد هذه الحصّة بموجب صيغة خاصّة يستخدمها الصندوق لهذا الغرض، تتكون من أربعة متغيرات أساسية، ولكل متغير من هذه المتغيرات وزن. ومن خلال حساب المجموع المرجح بالأوزان لكل دولة يتم تحديد حصتها وقوتها التصويتية، وتتمثل المتغيرات في الصيغة الحاليّة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، والذي يحسب بطريقتين الأولى باستخدام أسعار السوق ويعطى وزن ٣٠٪، وباستخدام تعادل القوة الشرائية ويعطى وزن ٢٠٪، أما المتغير الثاني فيتمثل في درجة انفتاح الدولة على الاقتصاد العالمي مقاساً بإجمالي التدفقات التجارية والمالية إلى الناتج، ويعطى وزن ٣٠٪، أما المتغير الثالث فيتمثل في درجة تقلب مستويات النشاط الاقتصادي ويعطى وزن ١٥٪، وأخيراً احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، وتعطى وزن ٥٪، وبعد أن يتم حساب القيمة المرجحة لحصّة الدولة يستخدم مخفض يساوي ٩٥٪ لتخفيض القيمة المرجحة المحسوبة للدول الكبرى<sup>(١٢)</sup>.

## المبحث الثاني

### المسار المتغير لدور صندوق النقد الدولي إلى غاية نهاية القرن العشرين

باشر صندوق النقد الدولي عمله منذ تأسيسه في دعم اقتصادات البلدان الأعضاء من خلال المشورة والرقابة عليها، لتوجيهها إلى الطريق السديد، وبتقديم المساعدات الفنية والمالية لتصحيح الاختلالات البسيطة التي تنتاب هذا البلد أو ذاك، ليتحول مباشرة إلى دور أكبر وأهم مع ظهور الأزمات النقدية والمالية التي اتسمت بالعمق والعالمية. أزمات فرضت عليه التغيير في السياسات والتعديل في الإجراءات المعمول بها سابقاً في معالجة بعض الاختلالات، ليتبنى مسار جديد ومتجدد تناسباً مع طبيعة كل أزمة.

## المطلب الأول

### دور صندوق النقد الدولي قبل أزمة بريتون وودز

من المعلوم أن صندوق النقد الدولي هو وليد مؤتمر بريتون وودز ١٩٤٤. أول مهمة أوكلت له بعد تأسيسه، عقب الفوضى النقدية التي عمت آنذاك، إلى جانب مجموعة من المهام التي سبق ذكرها في المبحث الأول، هي العمل على تحقيق الاستقرار النقدي الدولي انطلاقاً من عمليات ضبط ومراقبة أسعار الصرف عن طريق:

➤ تثبيت سعر الدولار بالذهب وإمكانية تحويله إلى ذهب (كان محتوى الدولار الذهبي في ذلك التاريخ يعادل ٠,٨٨٨٦٧ غرام ذهب كما كان قابلاً للإبدال خارجياً).

➤ السماح بتقلبات في أسعار الصرف في حدود ١٪ صعوداً، و ١٪ هبوطاً، أي في حدود ٢٪.

➤ تحديد أسعار صرف عملات الدول الأعضاء على أساس الذهب أو الدولار.

متابعة سياسات تغيير أسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها إذا كان بحدود ١٠٪ بالموافقة في العادة. أما إذا كان التغيير يتجاوز هذه النسبة فإن الصندوق له الحق في أن يقرر بعد دراسة اقتصاديات الدولة التي يعينها الأمر إما إذا كان هذا التغيير ضرورياً من عدمه، وفي حالة موافقته على التغيير فإن على الدولة الالتزام بقراره في هذا الشأن وإلا فقدت حقها في استخدام التسهيلات التي يمنحها الصندوق لأعضائه بل ربما تعرضت للفصل عن عضويته. وقد بدأ الالتزام الفعلي بإجراءات تحقيق هذه الأهداف بعد خمسة سنوات منذ إمضاء الاتفاقية لتفادي المشكلات الصعبة والظروف الخطيرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية.

في سنة ١٩٦١ قام الصندوق بدور الوسيط بين مجموعة عشر (١٣) دول صناعية في عملية إقراض متبادل فيما بينها، وهي مجموعة نادي باريس الدولي. القروض التي تقدم لا تستفيد منها إلا أعضاء هذه المجموعة. ويكون دور الصندوق كضامن للقروض الممنوحة التي تتراوح بين ٣-٥ سنوات بفائدة منخفضة. وواضح أن الغرض من هذه الترتيبات العامة للاقتراض هو معالجة المشاكل الخاصة للبلدان الصناعية، وتوفير السيولة الدولية من العملات الرئيسية، وضمان سلامة النظام النقدي الدولي. حيث صار لمجموعة بلدان نادي باريس دور متعاظم في النظام العالمي.

## المطلب الثاني

### دور صندوق النقد الدولي عقب أزمة بريتون وودز

بعد وقوع ضغوط شديدة على أسعار الصرف في الستينات، والإلغاء الرسمي لقابلية الدولار الأمريكي للتحويل إلى ذهب في عام ١٩٧١، أصبح من الواضح أن الأمر يتطلب نظاماً نقدياً جديداً.

على أثر ذلك تولى المدير العام لصندوق النقد الدولي زمام القيادة من خلال اقتراح إعادة تنظيم تعادل أسعار صرف العملات الرئيسية، بما في ذلك تخفيض قيمة الدولار. تولت مجموعة العشرة للدول الصناعية العملية، من خلال الاتفاق على إعادة تنظيم تعادل العملات في اجتماع عقد في ١٨ ديسمبر عام ١٩٧١ في مؤسسة سيمثونيان في واشنطن العاصمة. تكمن الصفة الأساسية للاتفاقية في تخفيض قيمة الدولار مقابل الذهب برفع السعر الرسمي للذهب من ٣٥ دولار إلى ٣٨ دولار للأونصة، والسماح بتقلبات أسعار الصرف في حدود ٢,٥٪ عن سعر التعادل، بدلاً من ١٪ من أجل توفير مرونة أكبر في أسعار الصرف.

إلا أن اتفاقية سيمثونيان لم يكتب لها النجاح طويلاً، إذ لم يكن بوسعها تحقيق أسعار صرف ثابتة لفترة طويلة، لأن أسعار التعادل لم تكن لتعكس القيمة الحقيقية لبعض العملات كالباوند الإسترليني والين الياباني. على الرغم من عدم قدرة مجموعة العشرة على التوصل إلى حل بنفسها، فقد وافقت على إنشاء لجنة العشرين لإصلاح النظام النقدي الدولي، وهي هيئة وزارية استشارية كانت تمثل وقتذاك عشرين بلداً ومجموعة من أعضاء المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي. في سنة ١٩٧٣ اقترحت الو.م.أ رفع السعر الرسمي للذهب إلى ٤٢,٢٢ دولار للأونصة، ونظراً للإعلان عن هذا التخفيض قبل تنفيذه، حصلت مضاربات كبيرة ضد الدولار

وكانت النتيجة إغلاق سوق الصرف الخارجي في مارس ١٩٧٣. بعد افتتاحها كانت العديد من البلدان قد عومت عملاتها، والبعض منها قد اتبعت نظاماً جديداً يتمثل في نظام الثعبان في النفق على الرغم من محافظتها على حدود تقلبات أسعار الصرف (٢,٥٪).

عام ١٩٧٦ تم توثيق نظام أسعار الصرف العائمة بالمصادقة عليه رسمياً بعقد اتفاق في جاميكا<sup>(١٤)</sup>، ليختم بإجراء تعديل على اتفاقية الصندوق في ١٩٧٨، الذي أعطى للدول الأعضاء حق اختيار ترتيبات سعر الصرف الخاصة بها، ليصبح دور الصندوق «الإشراف الحازم» **«une ferme surveillance»**، على سياسات الدول الأعضاء.

### المطلب الثالث

#### دور صندوق النقد الدولي في الثمانينات

عرفت بداية عقد الثمانينات تدهور في أوضاع العديد من الدول النامية، مما عجل بحدوث أزمة اقتصادية ومالية كبرى تلخصت في توقف عدد كبير من هذه الدول عن دفع التزاماتها الخارجية بالعملات الأجنبية. حيث في نهاية ١٩٨٣، قدرت مديونية الدول النامية حوالي ٨٠٠ مليار دولار ٨٠٪ من المجموع كانت من نصيب ٢١ بلد فقط، و ٤٠٪ كانت لـ عشرة (١٠) دول الأكثر استدانة (الأرجنتين، الشيلي، إندونيسيا، المكسيك، البرازيل، نيجيريا، البيرو، كوريا الجنوبية، الفلبين وفرنويلا)<sup>(١٥)</sup>.

لمعالجة الأسباب الخاصة لأزمة المديونية والتي ترتب عليها حرمان تلك الدول من التمويل الدولي، لجأت كل من الدول المتوقفة عن الدفع إلى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، لمساعدتها على الخروج من نفق تلك الأزمة الخائفة.



فصندوق النقد الدولي بعد ظهور هذه الأزمة، اكتسب دوراً مركزياً ترتب عليه عدم وقوفه عند الدور التمويلي ليتخطاه إلى دور لا يقل أهمية عنه وهو ما يسمى **بالدور التحفيزي catalytic role للصندوق**، والذي يعني القدرة على تعبئة الموارد المالية من مصادر التمويل الأخرى مثل البنوك التجارية أو حكومات البلدان الدائنة أو بنك التسويات الدولية (١٦). فاستطاع الصندوق أن ينسق بين الدول الدائنة والدول المدينة من أجل الوصول إلى اتفاق على جدولة للديون مهما كانت طبيعتها من خلال نادي باريس و نادي لندن<sup>(١٧)</sup>، في المقابل التعاون مع بنوك التنمية الإقليمية والجهوية من أجل توفير مزيد من الموارد للدول المدينة لتغطية فجوة التمويل الخارجي<sup>(١٨)</sup> **External Gap**. فالجديد في مجهودات الصندوق أنه عمل على تقليص المديونية بشتى الوسائل، بغض النظر عن إعادة الجدولة وذلك بالاعتماد على **خطة برادي** لمعالجة الديون التجارية والمتمثلة فيما يلي:

استعملت خطة وزير الخزانة الأمريكية «نيكولاس برادي في عام ١٩٨٩، والتي سميت الخطة باسمه (خطة برادي) لمعالجة المديونية التجارية لدول العالم الثالث. وقد اعتمد في ذلك على الأساليب المعروفة في أسواق الولايات المتحدة لمعالجة الشركات المتعثرة **u.s.corporate work-out transactions** والتي تركز على ثلاث محاور رئيسية:

١- تمنح البنوك الدائنة الدول المدينة خصماً يتراوح ما بين ٣٠٪ و ٥٠٪ حسب كل حالة على حده، مقابل ضمان تسديد الرصيد المتبقي بعد الخصم وفوائده. وقد تم توفير هذه الضمانات من خلال تقديم الدول لسندات خزينة أمريكية **30 Year Zero Coupon Bonds**، تم تمويل شرائها من المنظمات الدولية، في إطار برامج التصحيح المعتمدة.

٢- يشترط للحصول على الخصم المذكور قيام الدول بتبني برامج تصحيح اقتصادي جدية تقترن بشهادة حسن أداء يصدرها صندوق النقد الدولي وذلك لضمان استمرار تلك الدول في خدمة ديونها.

٣- يحول رصيد الدين بعد الخصم إلى سندات قابلة للتداول سميت سندات برادي، وذلك لتمكين البنوك الدائنة من تنويع مخاطرها بشكل أوسع من جهة، وتمكين الدول المدينة من شراء ديونها من الأسواق الثانوية بخصم قد يكون أكبر بالنظر لتذبذب أسعار سندات برادي بتباين أكبر بكثير من تباين أسعار سندات الخزينة الأمريكية الضامنة لها من جهة أخرى.

وبالفعل فقد نجح العديد من الدول في إطفاء نسبة كبيرة من سندات برادي التي أصدرتها في ظل عوامل سوق مناسبة وذلك خلال الحقبة الأخيرة من القرن العشرين<sup>(١٩)</sup>.

#### المطلب الرابع

#### دور صندوق النقد الدولي في التسعينات

تأتي سنوات التسعينات وما تحمله من أزمات، انطلاقةً من أزمة المكسيك عام ١٩٩٤، وأزمة جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧، أزمة روسيا عام ١٩٩٨. فهي أزمات جمعت بين أنواع عدة، من أزمة ميزان المدفوعات أو أزمة العملة في المكسيك، إلى أزمة صرف، وأزمة بورصة، وأزمة بنكية في جنوب شرق آسيا. تدخل الصندوق من خلال مجموعة من السياسات والخطط لمعالجتها، شملت سياسات نقدية وجبائية يرسمها الصندوق للدول المتأزمة، إلى جانب مساعدات مالية في ظل جملة من الإصلاحات الهيكلية.

خلال هذه الحقبة استطاع صندوق النقد الدولي أن يغير من طبيعة ومعايير

المساعدات المقدمة للبلدان المتأزمة من جهة، واستحداث تسهيلات جديدة من جهة أخرى وخير مثال على ذلك:

- القرض المقدم للمكسيك الذي لم يسبق له مثيل سواء من حيث المبلغ المقدم أو السرعة التي تم توفيره بها. حيث تحصل المكسيك يوم أول فيفري ١٩٩٥ على قرض ب ١٨ مليار دولار يعادل ٦٨٨٪ من حصة البلد<sup>(٢٠)</sup>.

- استعمل صندوق النقد الدولي ميكانيزم التمويل الطارئ الذي استحدث لمساعدة الفلبين في سبتمبر ١٩٩٥، فهو إجراء جديد يسمح بالموافقة السريعة عليه من قبل المجلس الإداري، ومن جهة أخرى، هذه السحوبات تعدت النسب المحدودة (والتي كانت في صقف ١٠٠٪ في السنة، ٣٠٠٪ في المجموع).

- استحدثت في ديسمبر ١٩٩٧ تسهيلات جديدة تحت اسم تسهيلات الاحتياطي التكميلي، وضعت خصيصاً تحت تصرف الدول التي تعاني من الحاجة الماسة للتمويل في المدى القصير، متبوعة بفقدان الثقة المفاجئة والمقلقة على مستوى الأسواق المالية، لاسيما عندما تهدد حركة خروج رؤوس الأموال بظاهرة تفشي العدوى على مستوى النظام النقدي الدولي<sup>(٢١)</sup>.

رداً على مخلفات الأزمة وأثرها على مختلف البلدان، عمد الصندوق الى إعادة رسم قواعد الإنذار المبكر فاتبع نهجا ذا ثلاث شعب:

١- مساعدة البلدان الأعضاء في القيام بعمليات تقييم شاملة لمدى تعرض القطاع المالي للمخاطر، والاحتياجات اللازمة لتطويره.

٢- تقوية عمليات الرصد والتحليل للقطاعات المالية، ووضع مبادئ توجيهية وزيادة الشفافية والنزاهة.

٣- مساعدة البلدان على بناء مؤسسات قوية.

تقييم نواحي تعرض القطاع المالي للمخاطر، هو الجزء الرئيسي في جهود الصندوق، فاستحداث برنامج جديد بالتنسيق مع البنك الدولي أكبر دليل على ذلك، وهو برنامج تقييم القطاع المالي الذي بُدئ العمل به في عام ١٩٩٩، ويعتبر هذا البرنامج بمثابة تقييم لصحة النظام المالي لبلد ما، وقد تم تصميمه لمساعدة صناع السياسات في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف حتى يمكن إنقاص احتمالات حدوث الأزمات. تقييم القطاع المالي هو جهد تعاوني بين خبراء الصندوق والبنك الدولي والوكالات الوطنية المختلفة وأجهزة وضع المعايير، وهو يتضمن تقييماً لنطاق واسع من المؤسسات المالية (مثل البنوك، صناديق الاستثمار المشترك وشركات التأمين)، والأسواق المالية ذاتها (أسواق الأوراق المالية والصرف الأجنبي وأسواق النقد) ونظم المدفوعات، والأطر التنظيمية والإشرافية والقانونية.

في نهاية ٢٠٠١ كان أكثر من ثلث الدول الأعضاء البالغ أنداك ١٨٣ دولة، قد اشتركوا في برنامج تقييم القطاع المالي أو أعلنوا عن عزمهم على القيام بذلك مستقبلاً.

على أثر هذه الازمات في هذا العقد من الزمن، قام صندوق النقد الدولي في نوفمبر ٢٠٠٠ بمراجعة برنامج تقييم القطاع المالي، وقد تمت الموافقة من قبل المجلس التنفيذي على إعطاء أولوية أكبر للدول ذات الأهمية الخاصة بصورة منتظمة، أي الدول التي يمكن أن تكون لمشاكلها الاقتصادية تداعيات في دول أخرى، تحوطاً من الازمات التي قد تصاحب بداية القرن الواحد والعشرين<sup>(٢٢)</sup>.

### المبحث الثالث

#### صندوق النقد الدولي وتحديات القرن الواحد والعشرين

استهل صندوق النقد الدولي نشاطه بداية القرن الواحد والعشرين بالتعرض لأزمة تركيا وأزمة الأرجنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ من خلال سياسته المعتادة إلا وهي النصح والمشورة من جهة، وتقديم المساعدات المالية والتسهيلات الائتمانية تحت راية المشروطة من جهة أخرى. فلم يطرأ أي جديد ملموس على دوره خلال الازمتين، بخلاف أزمة ٢٠٠٨ التي اتخذ منها مساراً متغيراً جعل نشاطه ومشروعيته على المحك أمام مجموعة من التحديات التي فرضت عليه إعادة النظر في تركيبته وسياساته المنتهجة .

#### المطلب الاول

##### دور صندوق النقد الدولي في الأزمة الحالية منذ نشأتها إلى يومنا هذا

سلك صندوق النقد الدولي خلال الأزمة الراهنة التي بدأت مع أواخر سنة ٢٠٠٧ لتمتد إلى يومنا هذا، منحني لم يسبق له مثيل، سواء من حيث السياسة المعتادة للإصلاح والإجراءات المتخذة أمام الدول المتأزمة، أو من حيث طبيعة المساعدات المالية المقدمة وميكانيزماتها، أو من حيث علاقته مع مختلف الهيئات والدول غير الأعضاء، إلى غاية إعادة النظر في الحوكمة القائمة على الاغلبية، المحتكرة من قبل أقلية، تحمل أغلب الأصوات وتسيطر على أهم القرارات. قبل التطرق لدور صندوق النقد الدولي في هذه الأزمة لا بد من التذكير باختصار بطبيعة الأزمة الحالية وأسبابها من خلال مقدمة عنها.

## الفرع الأول

### مقدمة عن الأزمة الحالية

تعود لحظة انفجار الأزمة الراهنة تزامناً مع إعلان إفلاس بنك ليمان برادرز الذي انعكست آثاره سلبياً على أسواق المال الأمريكية بشكل كامل لتتعدى ذلك خارجاً إلى باقي دول العالم قاطباً بنسب متفاوتة. أما المفجر الرئيسي فكان أزمة الرهن العقاري، التي يمكن تحديدها بشكل أولي بأن سمسرة العقارات في الولايات المتحدة عملوا على الترويج لشراء البيوت في أوساط أصحاب الدخل الثابت والمحدود من خلال إقناعهم بقدرتهم على شراء مساكن عن طريق الحصول على قروض مصرفية يمكن تغطيتها وسداد أقساطها من مرتباتهم. ولكون الحقيقة هي غير ذلك، فسمسرة العقارات عملوا على تزوير بيانات رواتب الموظفين أضعاف الدخل الحقيقي، لإقناع المقترضين أنه في إمكان المقترضين تسديد الدفعات الشهرية. وكانت معدلات الفوائد في البداية منخفضة، لكن سرعان ما بدأت في الارتفاع، لتزيد بذلك قيمة الأقساط المترتبة على المقترض، مما أدى إلى إحجام الأغلبية المطلقة عن سداد التزاماتهم المالية للمصارف العقارية وشركات التأمين. أدى إحجام المقترضين عن تسديد التزاماتهم المالية إلى قيام البنوك بالحجز على المنازل المرهونة، ومصادرتها وعرضها للبيع للحصول على السيولة اللازمة. ونتيجة للعرض الكبير للسكنات، تراجعت أسعار العقارات، مما شكل ضغطاً مادياً على إدارة البنوك، جعلها تبيع القروض على شكل سندات للشركات المالية الكبرى التي أعادت هيكلتها وأصدرتها على شكل سندات رهن عقاري، تم عرضها في الأسواق العقارية بأكثر من قيمتها الحقيقية. فقدت الثقة بين البنوك واستحال عليها الحصول على السيولة مما زاد من استفحال الأزمة ووزيادة حدتها. وللتأكيد فإن الأزمة الراهنة شهرتها كانت أزمة عقارية لكن لا يمكن

تجاهل عدة أسباب غير مباشرة ساهمت من قريب أو بعيد في ميلادها، لاسيما ارتفاع أسعار النفط إلى معدلات كبيرة مثلما حصل في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٨ حيث وصل سعر البرميل إلى أكثر من ١٤٠ دولار للبرميل، نتج عن ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمواد المصنعة مما هدد بحدوث ركود أو كساد تضخمى Stagflation<sup>(٢٣)</sup>.

## الفرع الثاني

### دور صندوق النقد الدولي في الازمة الراهنة

الأزمة الراهنة اعادت صياغة المنظومة الاقتصادية العالمية وسياساتها بحكم فزاعتها واثيرها القوي على اقتصاديات الدول لاسيما الكبرى منها، فاخلطت جميع الأوراق حتى أصبح من الصعب التنبؤ بنجاعة السياسات المتخذة للحد من تداعياتها، ومدى استمرارها، مما حتم على صندوق النقد الدولي مراجعة سياساته وإعادة النظر في بعض القضايا التي كانت في الماضي القريب لا يمكن مناقشتها. فمن جملة المستجدات التي رافقت الأزمة الراهنة وكانت محفزاً لتجديد دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات ما يلي:

١- أول ما عرفت به الأزمة الراهنة، أنها أزمة سيولة، فصندوق النقد الدولي وجد نفسه عاجزاً عن تأمين الطلب الهائل من المساعدات المالية بحكم محدودية موارده. مجموعة العشرين المؤسسة سنة ١٩٩٩ والتي تضم مجموعة من الدول المتقدمة والناشئة وجدت لنفسها مكاناً عقب هذه الأزمة التي طرحت تحدياً غير مسبوق، يتطلب استجابة غير مسبوقة. وهذا ما تجسد في قمتي الزعماء غير المسبوقتين نوفمبر ٢٠٠٨، وأبريل ٢٠٠٩، وكان هذان الاجتماعان جوهرين، حيث افرزا التزامات مهمة من مجموعة البلدان العشرين، الصناعية وبلدان الأسواق الناشئة،



بتوثيق تعاونها في مجال سياسات الاقتصاد الكلي والمالي، والعمل على توفير الموارد اللازمة لصندوق النقد الدولي حتى يكون الملاذ الأخير للاقراض، الصفة التي فقدها سابقاً<sup>(٢٤)</sup>.

٢- عمل الصندوق على تعزيز موارده من خلال:

❖ استجابته لدعوة قمة العشرين المنعقدة في أبريل ٢٠٠٩، لتوزيع حقوق السحب الخاصة بقيمة ٢٥٠ مليار دولار، حيث وافق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في ٠٨/٠٨/٢٠٠٩ على إجراء التوزيع العام المقترح ليصبح نافذاً في ٢٨ من نفس الشهر. تعقبه توزيعات أخرى تبلغ قيمتها ٣٣ مليار دولار، ليصبح مجموع التوزيعين ٢٨٣ مليار دولار. فارتفع رصيد حقوق السحب الخاصة بمقدار عشرة أضعاف لتصل قيمتها الكلية نحو ٣١٦ مليار دولار. يأتي هذا التوزيع من منطلق الحاجة العالمية طويلة الأجل إلى موارد إضافية مكتملة للأصول الإحتياطية الحالية لدى البلدان الأعضاء<sup>(٢٥)</sup>.

❖ الشروع في بيع كمية من الذهب التي يجوزها الصندوق بعد موافقة المجلس التنفيذي في سبتمبر ٢٠٠٩ والمقدرة بـ ٤٠٣,٣ طن متري (١٢,٩٧ مليون أوقية). وقد أتم الصندوق في ديسمبر ٢٠١٠ برنامج بيع الذهب للكمية المعلنة، حيث بلغ مجموع الحصيلة الكلية لمبيعاته ٩,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١٤,٤ مليار دولار أمريكي). وتم تحديد المشترين على أساس الأسبقية، والاهتمام بالشراء. فالجدول رقم ٢ يبين أهم البنوك المركزية التي حازت على ذهب الصندوق<sup>(٢٦)</sup>.

❖ إصدار سندات للدول الأعضاء، إذ يجوز لهم التوقيع على اتفاقات لشراء سندات

صندوق النقد الدولي في حدود يضعها العضو. حيث باع الصندوق الصين سندات بقيمة ٥٠ مليار دولار. ما يعادل ٣٢ مليار من حقوق السحب الخاصة التي يصدرها الصندوق.

❖ تعتبر عملية البيع هذه الأولى في تاريخ الصندوق بعد أن تمت الموافقة على خطة لإصدار مثل هذه الأوراق المالية للحكومات في يوليو ٢٠٠٩. وبيع السندات هو خطوة غير مسبقة لزيادة موارد صندوق النقد الدولي الذي يسعى لتوفير التمويل لمساعدة الدول الأعضاء في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وقد أعرب عدد من الأعضاء عن رغبتهم في شراء سندات صندوق النقد الدولي مثل البرازيل وروسيا حيث يعتزمان استثمار ١٠ مليارات دولار أمريكي لكل منهما<sup>(٢٧)</sup>.

❖ مراجعة حصص الدول الأعضاء، حيث عملت إصلاحات عام ٢٠٠٨ على زيادة تمثيل الاقتصادات الديناميكية التي ينتمي الكثير منها إلى بلدان الأسواق الصاعدة، من خلال زيادة مخصصة في حصص ٥٤ بلداً عضواً، كما تعزز صوت ومشاركة البلدان منخفضة الدخل عن طريق زيادة الأصوات الأساسية بما يقرب من ثلاثة أضعاف. كانت آخر مراجعة في ديسمبر ٢٠١٠ (كما هو مبين في الجدول رقم ١) لنتظر المراجعة الخامسة عشر والتي هي في إطار الدراسة حالياً من قبل صندوق النقد الدولي، هدفها الاساسي اعادة صياغة آلية حسابية جديدة حتى تكون للدول الناشئة والفقيرة وزناً ملحوظاً في مخصصات الصندوق والتي تخول لها إمكانية الحصول على التمويل اللازم لمواجهة الازمات.

٣- عمل صندوق النقد الدولي على تحديث التسهيلات و المساعدات التمويلية،

حيث أتاح للدول المتأزمة الاستفادة من موارد أكبر بشروط تمويلية أكثر يسرا، وبنسب تعدت ٣٠٠٪ حصة البلد العضو في الظروف القسوى، مع تمديد أجل الاستحقاق النهائي وتخفيض نسب الفائدة إلى غاية الصفر في بعض التسهيلات إلى غاية نهاية عام ٢٠١٤، بدعم من الأرباح التي حققها من مبيعات الذهب<sup>(٢٨)</sup>. فقام بالفعل بزيادة مساعداته المالية للبلدان منخفضة الدخل بمقدار يتجاوز الضعف، وبلغت تعهدات الإقراض الميسر المقدمة من الصندوق لهذه البلدان ٣,٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩، مقارنة بالمتوسط المعتاد الذي يبلغ مليار دولار أمريكي<sup>(٢٩)</sup>.

٤- يسعى الصندوق على وجه الخصوص إلى زيادة الإنفاق على برامج شبكات الأمان الاجتماعي التي يمكن أن تخفف وطأة الأزمة على قطاعات المجتمع الأكثر عرضة للتأثر، مع توخي المزيد من الدقة في توجيهها للمستحقين. حيث عمد على تشجيع الدول على إلغاء الدعم على بعض القطاعات وتوفير حيز مالي لزيادة الانفاق على الجبهة الاجتماعية.

٥- منذ عام ٢٠٠٩، بدأ الصندوق يعمل على دعم جهود مجموعة العشرين من أجل مواصلة التعاون الاقتصادي الدولي عن طريق عملية التقييم المتبادل بين أعضائها، والتي أعلنت إنشائها في قمة بيتسبرغ ٢٠٠٩. وفي هذا السياق، يقدم الصندوق تحليلاً لما إذا كانت السياسات المتبعة في البلدان الأعضاء تتوافق مع هدف تحقيق النمو العالمي المستمر والمتوازن. وعليه تُبذل الجهود حالياً لدمج الرقابة المالية والثنائية ومتعددة الأطراف بصورة أفضل، بما في ذلك بذل مزيد من الجهود فيما يتعلق بالروابط المتبادلة وانتقال التداعيات؛ وزيادة استخدام تقييمات أعمق للمخاطر، وتجديد التركيز على الاستقرار الخارجي. ويوجد الآن تقرير بشأن القطاع الخارجي

ليتم أعمال الرقابة الأخرى<sup>(٣٠)</sup>؛ وتعزيز فعالية المشورة التي يقدمها الصندوق بشأن السياسات الاقتصادية<sup>(٣١)</sup>.

٦- اكتسب الصندوق دور محوري جديد بصياغته لخطة منطقة اليورو لانتقاد اليونان بداية من سنة ٢٠١٠، حيث في أعقاب الحرب العالمية، كان دور الصندوق، مساعدة أوروبا للخروج من ويلات الحرب، من خلال إدارة عشرات البرامج في أنحاء القارة للخروج من مشكلة الديون السيادية، إلى أن تحول إلى نقطة انطلاق أضخم توسعات الصندوق في الإقراض. ليزداد بروزاً بعد تأسيس اللجنة الثلاثية غير الرسمية المسماة الترويكا، حيث تم صياغة خطة انتقاد مشتركة كان صندوق النقد الدولي الطرف الثالث بعد كل من البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية، لمساعدة كل من اليونان، البرتغال، أيرلندا وقبرص. فحسب تقارير الخبراء لم يتم الاستعانة بصندوق النقد الدولي من أجل المال فقط بل للاستفادة من حنكته وخبرته في معالجة الديون السيادية كأولوية أساسية<sup>(٣٢)</sup>.

### المطلب الثاني

#### الانتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي

أزمات عدة هي التي عاجلها صندوق النقد الدولي في مشواره منذ نشأته إلى يومنا هذا، فأصاب في بعض منها وكان الشئ على نجاحه من جهة، واخفق في أخرى، فكان محطة انتقاد من قبل غالبية الدول الأعضاء لاسيما مع أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد العشرين. من جملة هذه الانتقادات ما يلي:

- فشل أنظمة الإنذار المبكر: لم يستطع صندوق النقد الدولي أن يتنبأ بحدوث الأزمات بالرغم من توفر بعض الدلالات على وقوعها، وخير مثال على ذلك، أن هناك تقارير من قبل الصندوق نفسه يعترف أنه ارتكب خطأ في أزمة ديون الأرجنتين

التي عصفت بها عام ٢٠٠١ حيث لم يلاحظ ولم ينتبه لمؤشرات تحذر من وقوع الأزمة، فبالغ في تقدير حجم النمو ونجاح الإصلاحات الاقتصادية في الأرجنتين. نفس الشيء بالنسبة للأزمة الحالية، حيث لم يستطع خبراءؤه التنبؤ بالأزمة الحالية حسب تقرير صادر منه بالرغم من توفر بعض المتغيرات والمؤشرات التي كانت تؤكد على هشاشة الوضع المالي لعدة مؤسسات اقتصادية هامة لها وزنها في وتأثيرها على الاقتصاد الأمريكي.

- في شهر ماي ٢٠١٣ ناقش المجلس التنفيذي دراسة أعدها الخبراء عن إعادة هيكلة الديون السيادية، فاستعرضت الدراسة آخر تطبيق لسياسات الصندوق وممارساته المتعلقة بإعادة هيكلة الديون، فأشار التقرير إلى أن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية كانت في الغالب أقل مما ينبغي أو جاءت متأخرة أكثر مما ينبغي في حالات الأزمات الأخيرة مما جعلها تفشل في إعادة الديون إلى مستويات قابلة للاستمرار واستعادة القدرة على دخول الأسواق على أساس دائم<sup>(٣٣)</sup>.

- لقد أشار (Joseph E. Stiglitz) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ٢٠٠١م إلى أن الطريقة التي يتم بها معالجة الأزمات الاقتصادية من خلال رفع الأسعار (رفع الدعم وتحرير العملة)؛ من المحتمل أن يكون لها آثار عكسية على النمو الاقتصادي على المدى الزمني المتوسط؛ وربما الطويل أيضًا، وأشار أيضًا إلى أن صندوق النقد الدولي يقدم روثنة واحدة للجميع؛ بالرغم أنه لا يوجد مقاس واحد للجميع<sup>(٣٤)</sup>.

- سيطرة الدول الكبرى على إتخاذ القرار، مازالت قائمة بالرغم من الإصلاحات الجديدة، حيث إن مبدأ القوة التصويتية لدى صندوق النقد الدولي يعكس بشكل أو

بآخر هيمنة الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على القرارات داخله، ولهذا فإن معظم القروض التي تقدم تكون للأنظمة التي تكون للولايات المتحدة نفوذاً ومصالح. كما يلعب العامل السياسي دوراً كبيراً في منح القروض، ففرنسا على سبيل المثال تعتمد إلى دعم الدول الحليفة لها في القارة الأفريقية متجاهلة دولاً أخرى في القارة ذاتها تعيش تحت خط الفقر. ونتيجة ذلك، أصبحت القروض الخارجية لصندوق النقد الدولي أداة للضغط السياسي على البلدان النامية من أجل فتح حدودها وأسواقها أمام المنتجات الأجنبية، مدمرة اقتصادها الوطني، ومن جهة أخرى تمارس الدول الكبرى ضغوطاً عبر قروض الصندوق بغية إقامة قواعد عسكرية لها تستخدمها ضد المصالح الوطنية، لهذه المعطيات إن دول العالم الثالث أمام إستعمارٍ جديد.

- إن صندوق النقد الدولي لا يعتمد إلى اعتماد سياسة الشفافية حيال مواطني الدول الأعضاء، فنراه يصدر ملخصات عن تقاريره الخاصة بالأوضاع النقدية في بلدانه، لا تحتوي على كامل المعلومات التي يجب على الدولة معرفتها، ما يضعها تحت رحمته. وهذا الأمر بدوره خاضع لرغبة الدول الكبرى المؤثرة فيه، ويتجلى ذلك أيضاً بإصداره تقريراً يدعم فيه خطة الحكومة الإصلاحية فيه، بينما يعتمد إلى العكس في دول أخرى، وهذا إن دل عن شيء فإنما يدل على أن السياسة أولى من الاقتصاد عنده وهذا ما يتنافى مع اتفاقيته التأسيسية<sup>(٣٥)</sup>.

### المطلب الثالث

#### التحديات التي تواجه صندوق النقد الدولي

أعلنت الحكومة التايوانية في العام ألفين وثلاثة (٢٠٠٣) أنها سددت معظم ديونها للصندوق، وأنها ستكون مستقلة عنه مالياً، وفي العام نفسه أنهت أندونيسيا إتفاقيتها الإستقرائية مع الصندوق، وأنهت دينها بعد سنتين، وإمتنع عدداً من المقرضين الكبار في آسيا عن اللجوء إلى الإستدانة من الصندوق، ومنها الفلبين والهند وكذلك الصين، وقامت البرازيل والأرجنتين بنفس الأمر، مؤكدين عدم إستعدادهم للإستدانة مجدداً من المؤسسة الدولية. فظهرت شعارات مناهضة لخطرسة الصندوق، توجتها ظهور منظمات ومؤسسات تمويلية تسعى إلى الاستغناء عن المساعدات المالية للصندوق، بتوفيرها مساعدات على نحو ملائم وميسر، لتحقيق التنمية التي عجز عن تحقيقها الصندوق.

فصندوق النقد الدولي في فواهة بركان أمام هذا التحدي الذي يواجهه من قبل مؤسسات مالية حديثة النشأة، كلها حيوية وعزيمة للتصدي لسياسات الصندوق في التمويل، والعمل على تعويض شرطيته التي لطالما عرفت بالمجحففة بالرغم من محاولة تعديلها خلال هذه الأزمة الحالية، والتي تقوم على أساس الإصلاح الاقتصادي دون مراعاة الجانب الاجتماعي. من بين هذه المؤسسات المناهضة لصندوق النقد الدولي ما يلي:

#### الفرع الأول

##### بديل مجموعة بوليفار في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

هذه التجربة بادرت بها الحكومة الفنزويلية في ٢٠٠١ كبديل لمقترح الو.م.أ. التجاري: التجارة الحرة للأمريكيتين المشابهة لاتفاقية ناقتا. أصبح المقترح واقعاً



حينما وقعت فنزويلا وكوبا على معاهدته الأولى في ٢٠٠٤، وانضمت لهما لاحقاً كل من بوليفيا (٢٠٠٦)، نيكاراغوا (٢٠٠٧)، دومينيكا وهندوراس (٢٠٠٨) وإكوادور، سانت فينسنت وغرينادينز، وأنتيغوا وباربودا (٢٠٠٩)، وقد أعلنت باراجواي أنها ستلتحق بالركب لاحقاً. تبنت قمة مجموعة بوليفار (فنزويلا وكوبا وبوليفيا وهندوراس ونيكاراغوا ودومينيكا) في أبريل ٢٠٠٩ المنعقدة في فنزويلا، قرار إنشاء وحدة حسابية خاصة بدول المجموعة أطلق عليها اسم «سوكري» **the Sucre** كبديل مستقبلي للدولار. تلتزم المجموعة إستراتيجية تنمية تضطلع من خلالها، قيادة عمليات التعاون والتنسيق بين أغلبية منتجي الدول المشاركة فيها، لتشكيل نظام إنتاج إقليمي يستهدف تصدير السلع خارج الإقليم. يتكفل المجلس الرئاسي بإتخاذ القرارات في مجموعة بوليفار، ويقوم بتنفيذها مجلس وزاري.

يصيغ خطط هذين المجلسين، مجلس استشاري مكون من حركات المجتمع المدني ويشرف على أعمالهما.

في يناير ٢٠٠٨ كوّنت دول المجموعة بنك برأس مال قدره بليون دولار. هذا البنك لا يملي ولا يفرض شروطاً كما يفعل البنك الدولي وصندوق النقد، وتُسيّر أعماله وفق تراضي الدول الأعضاء (by consensus). من أهداف البنك تشجيع الإنتاج الصناعي والزراعي في دول المجموعة ودعم المشاريع الاجتماعية، والاتفاقيات التعاونية متعددة الأطراف خاصة في حقول الطاقة. لذلك تم تخصيص دراسات لتوزيع إنتاج السلع والخدمات حسب الميزة النسبية لكل دولة في المجموعة، فكل دولة لديها مكان قوة متفردة تميزها عن بقية دول المجموعة.

رغم ان المجموعة مازالت في طورها الأول، إلا أنها أنجزت مجموعة مهمة من الاتفاقات والمبادرات منها على سبيل المثال، أن فنزويلا تزود كوبا بالبترول مقابل خدمات الأطباء والمدرسين الكوبيين، بالإضافة أن لهما مشاريع زراعية مشتركة لإنتاج حبوب فول الصويا، والأرز ومنتجات الدواجن والألبان. فنزويلا أيضا تمد كوبا بالباصات bus لتحسين مواصلاتها العامة، كما ساعدتها في تشييد قناة ضخمة لتحسين مواردها المائية، كما أنجزت معها إعادة تصميم وصيانة مصفاة بترول كوبا الأساسية. والدولتان بصدد إنشاء شركات مشتركة في كوبا لإنتاج حديد صلب مضاد للصدأ (stainless steel) والنيكل.

الملاحظ أن المجموعة تنطلق من مفاهيم ترجح الملكية العامة على الملكية الخاصة، وتركز على الإنتاج للإستهلاك المحلي أكثر من الإنتاج نحو التصدير، وتحثي بالدوافع الإجتماعية مقابل الدوافع الربحية، وبناء علاقات تضامنية و تعاضدية مقابل علاقات تنافسية.

على الرغم من كل المظاهر المتميزة للتعاون داخل المجموعة، توجد حقائق مثيرة للقلق حول مستقبلها منها:

أولاً: المجموعة تعتمد بشكل أساسي على قرارات رؤساء الدول المشاركة فيها، مما يعكس الدور الهامشي للمجلس الإستشاري، وبالتالي الإخفاق في توجيه المشاريع التنموية باستراتيجية موضوعية وسليمة.

ثانياً: إعتقاد المجموعة كلياً على موارد واردة من فنزويلا. فلاشك أن التقدم الذي أحرزته المجموعة حتى الآن يرجع للعامل الفنزويلي **Venezuelan factor**؛ من حيث دور الحكومة الفنزويلية القيادي وكرمها المالي.

فتكمن خطورة الإعتماد على دولة واحدة في الإستحواد على أهم القرارات داخل المجموعة من جهة، ومن جهة أخرى خطر تقلبات أسعار البترول وما ينجم عنه من شلٍّ للمشروعات، بحكم أن مداخيل فنزويلا تقريباً كلها من ريع البترول<sup>(٣٦)</sup>.

صندوق النقد الدولي معرض لشل نشاطاته على مستوى أمريكا اللاتينية، إذا لم يسارع إلى تدارك أخطائه وإصلاح منظومته مستغلاً الفجوة التي تلوح في أفق هذا البديل.

### الفرع الثاني بنك الجنوب

يأتي بنك الجنوب، كجهد إقليمي، في المرتبة الثانية بعد مجموعة بوليفار في سبيل استشراف عملية إقليمية تنموية بديلة. رغم ان أهداف البنك المعلنة تعتبر أقل طموحاً وأكثر محدودية من البديل المذكور أعلاه، إلا أن وعده الكامن في التنشيط والترويج للتكامل الإقليمي سيكون في بعض وجوهه، أكثر تأثيراً، كونه يضم معظم دول أمريكا الجنوبية.

تنبع فكرة البنك من هدف مشترك هو ضرورة الإستقلال الإقليمي. صدرت فكرته من مجموعتين مختلفتين في أمريكا الجنوبية: مجموعة الدول التي تقود مشاريع تحول اشتراكي راديكالي مثل فنزويلا، بوليفيا وإكوادور، وتلك التي تلتزم بالمشروع الرأسمالي، ولكنها تؤمن بأن نجاحها يعتمد على الاستقلال المالي من الولايات المتحدة الأمريكية مثل البرازيل والأرجنتين. هناك مجموعة ثالثة من الدول مازالت مستمرة في تكامل تجارى حر مع الولايات المتحدة الأمريكية لكنها لم تشترك حتى الآن في عضوية البنك مثل

شيلي وبيرو. أما كولومبيا ذات العلاقات الوطيدة بالولايات المتحدة قدّمت طلباً للالتحاق بالبنك مازال قيد النظر.

أطلقت المبادرة الفنزويلية الأرجنتينية في فبراير ٢٠٠٧ لقيام بنك الجنوب وبعد شهر منه ألحقت المبادرة باقتراح رسمي. بعد ذلك مباشرة التزمت بوليفيا ثم إكوادور، باراغواي، البرازيل وأخيراً أروغواي. أنشئ البنك رسمياً في ٩ ديسمبر ٢٠٠٧ بعضوية السبعة دول، وإتفق المؤسسون على القضايا الآتية:

- أن تكون كاراكاس (فنزويلا) هي المركز الرئيسي لبنك الجنوب.
- تُتخذ القرارات الأساسية بمبدأ صوت واحد لكل دولة؛ ولكن ترغب كل من البرازيل والأرجنتين بأن يطبق هذا المبدأ مرة واحدة في العام في اجتماع مجلس الإدارة السنوي، على أن تُتخذ القرارات التي تدير العمليات اليومية تبعاً لحجم مساهمة الدولة في رأسمال البنك.
- يكون رأس المال المشترك ٧ بليون دولار إلى أن يصل ١٠ بليون دولار في حالة انضمام دول أخرى من المنطقة، وتكون المساهمة في رأس المال كما يلي: ٢ بليون دولار من كل من البرازيل والأرجنتين وفنزويلا و٤٠٠ مليون دولار من كل من إكوادور وأورغواي و١٠٠ مليون دولار من باراغواي وبوليفيا.
- أن محور الصراع الرئيسي حول مستقبل بنك الجنوب يدور بين البرازيل من جهة، وفنزويلا وإكوادور من الجهة الأخرى. فالبرازيل تشكّل أكبر قوة اقتصادية في أمريكا الجنوبية، وبالطبع فإنها لا ترغب أن يجد البنك من قدرتها على استغلال ذلك النفوذ، فتفضّل أن تمارس موقفاً معارضاً من داخل عضوية البنك حتى تستطيع أن تؤثر على إتجاه أعماله.

أما من الضفة الأخرى للنهر فان فنزويلا وإكوادور لاترغبان في دفع التفاوض إلى نقطة اللاعودة التي تسحب فيها البرازيل عضويتها ، كونها يعولان على دور اقتصاد البرازيل الكبير في الإقليم على مساعدة البنك في إنجاز أهدافه. هذا الوضع أذى إلى فشل التفاوض حول مجموعة من القضايا وإهمال مستقبل البنك. لعلّ البرازيل ارتضت بهذا الوضع حتى إشعارٍ آخر.

من سوء الطالع ان الأزمة العالمية هدّدت قيام بنك الجنوب كونها أصابت الميزان التجاري للدول الأعضاء في البنك بحالات العجز كلما تعمّقت الأزمة، فازداد قلق تلك الدول حول كيفية تمويل ذلك العجز ، لاسيما لجوء المؤسسات المالية العالمية مؤخراً الى تصميم نظم تسليفية جديدة خاصة بأمريكا اللاتينية. في حين رفضت معظم الدول الأعضاء في بنك الجنوب التعامل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

فحسب المتحدث (صاحب ورقة البحث «مارتن»)، لو بدأت عمليات بنك الجنوب قبل اندلاع الأزمة العالمية لكان في مقدوره نظرياً أن يعضد جهود التضامن الإقليمي في أمريكا اللاتينية ، بما لا يزيد عليه، في تجنّب آلام سياسات الليبرالية الجديدة الموجهة. وقد أمّن كلُّ من الرئيس الإكوادوري (كوريا) والرئيس الفنزويلي (هوجو تشافيز) في قمة ميركوسور (يناير ٢٠٠٩) Mercosur بأن بنك الجنوب كان بإمكانه تحقيق ادخارات وموارد تكفي لتعويض خسائر الإقليم في الإستثمارات الأجنبية إبان الأزمة العالمية (٣٧).

### الفرع الثالث

#### اقترح إنشاء صندوق آسيوي

كان الهدف النهائي لمبادرة شيانج ماي، أو نظام الدعم المالي الآسيوي الذي تأسس في عام ٢٠٠٠ في تلك المدينة التايلاندية التي سميت المبادرة باسمها، يتلخص في إنشاء صندوق نقد آسيوي، كبديل إقليمي لصندوق النقد الدولي، الذي لم تغفر له آسيا خدماته الهزيلة الواهنة أثناء أزمة ١٩٩٧-١٩٩٨ المالية التي ضربتها.

ولكن حتى الآن ظلت مبادرة «شيانج ماي» حبراً على ورق، فلم يتم تفعيل أرصدها ومبادلاتها قط. والحقيقة أن الأزمة التي أعقبت إفلاس ليان براذرز كانت لتشكل مناسبة واضحة تستدعي تفعيل المبادرة.

فرابطة دول جنوب شرق آسيا وشركاءها الثلاثة نجحت في إنجاز تطور عظيم، أو ما أطلق عليه تعددية أطراف مبادرة شيانج ماي، والتي تهدف إلى تحويل مبادلاتها الثنائية وأرصدها المالية إلى مجموعة احتياطية إقليمية، كان ذلك الهدف قد تحدد في عام ٢٠٠٥.

وفي بداية عام ٢٠٠٩، جلس وزراء مالية رابطة دول جنوب شرق آسيا للتفاوض على التفاصيل. فعينوا مساهمات الأعضاء في رصيد المبادرة الإجمالي والذي يبلغ ١٢٠ مليار دولار، وحددوا متطلبات الاقتراض، وخصصوا حصص التصويت.

ويقال إن الاتفاق على توزيع المساهمات يشكل أهمية خاصة، وذلك لأن الصين واليابان سيساهمان بنحو ٣٢ في المائة.

وعلى القدر نفسه من الأهمية، كان الحديث عن الاتفاق الخاص باتخاذ

القرارات استناداً إلى الأغلبية البسيطة، حيث تتحدد قوة تصويت البلدان الأعضاء تبعاً لمساهماتها. وهذا يعني أن أي بلد بمفرده لن يتمكن من عرقلة أي قرار، وذلك خلافاً للمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، الذي يتخذ قراراته بالإجماع، نظراً لحق النقض (الفيتو) الذي فُرض كأمر واقع والذي تتمتع به البلدان الضخمة مثل الولايات المتحدة.

إن فك الارتباط بين تعددية أطراف مبادرة شيانج ماي وصندوق النقد الدولي سيتطلب من البلدان الآسيوية أن تقوم فيما بينها بمراجعات قاسية للسياسات التي تنتهجها وأن تطالب بتعديلات سياسية صعبة. وفي هذا السياق قطعت رابطة دول جنوب شرق آسيا وشركاؤها الثلاثة شوطاً طويلاً. فقد تضمن اجتماعها الأخير في ماي ٢٠٠٩ التزاماً بتأسيس وحدة مراقبة إقليمية.

ولكن لا يوجد اتفاق بشأن المقرر الذي ستخذه هذه الوحدة أو الكيفية التي سيتم بها تعيين موظفيها. فهناك تنازع بين الحكومات سعياً إلى الحصول عليها، بما يحقق لها من مزايا وسلطة، مثلما هو الوضع حالياً بالنسبة لمقر صندوق النقد الدولي في واشنطن، أين كان سبباً في تعزيز سيطرة خزانة الولايات المتحدة عليه مع الوقت (٣٨).

#### الفرع الرابع

##### بنك البريكس

مجموعة «بريكس» هي منظمة سياسية بدأت المفاوضات لتشكيلها عام ٢٠٠٦ وعقدت أول مؤتمرها عام ٢٠٠٩. وكان أعضاؤها الدول ذات الاقتصادات الصاعدة وهي البرازيل وروسيا والهند والصين تحت إسم «بريك» أولاً، ثم انضمت جنوب إفريقيا إلى المنظمة عام ٢٠١٠ ليصبح اسمها «بريكس». تتميز دول المنظمة بأنها من الدول النامية الصناعية ذات الاقتصادات الكبيرة والصاعدة،



يعيش عليها نصف سكان العالم، ويوازي الناتج الإجمالي المحلي للدول مجتمعة ناتج الولايات المتحدة (١٣,٦ تريليون دولار)، ويبلغ مجموع احتياطي النقد الأجنبي لدول المنظمة ٤ تريليون دولار.

اتفق اقتصاديو الدول الناشئة لدول البريكس على إنشاء بنك جديد للتنمية، يهدف خصوصاً إلى تمويل المشروعات التنموية لدول المنطقة، ويستهدف مواجهة نفوذ المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والذي يميل نحو السياسات التي تضعها الدول الغربية. ويفترض أن يجهز المصرف الجديد الذي ترغب جنوب أفريقيا في استضافته، في البداية برأس مال قدره ٥٠ مليار دولار، أي ١٠ مليارات لكل بلد. وقد تضع أيضاً مجموعة بريكس في الاحتياط قسماً من احتياطياتها الهائلة من العملات (٤٤٠٠ مليار دولار، تملك الصين ثلاثة أرباعها) لمساعدة بعضها البعض إذا دعت الحاجة. ويقدر الاحتياطي المشترك على الأرجح بـ ٢٤٠ مليار دولار يسمح لها بتفادي الاستعانة بصندوق النقد الدولي<sup>(٣٩)</sup>.

فانطلاقاً من هذه المشاريع الضخمة التي وإن لم تؤكد بكاملها على ميدان الواقع، يجد صندوق النقد الدولي نفسه ملزماً بالتحرك السريع نحو القيام بمجموعة من الإصلاحات حتى يغير وجهه الماضي الأسود بوجه جديد أبيض مستغلاً مبدأ الأفضلية التي يمتاز به كمنظمة دولية قائمة بذاتها.

#### الفرع الخامس

#### مؤسسات التمويل الإسلامي

يمكن تعريف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مالية استثمارية ذات رسالة تنموية وإنسانية واجتماعية تستهدف تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، لبناء مجتمع التكافل الإسلامي.

إن الرسالة الأساسية لهذه المؤسسات تستند إلى حاجة المجتمع الإسلامي لأن يجد ملاذاً في التعامل المصرفي الاستثماري بعيداً عن شبهة التعامل بالربا (الفائدة) وينطلق من قاعدة الغنم بالغرم أي لا تكون هناك أرباحاً بدون تحمل خسارة، وكذلك مقولة أن الأموال لا تلد أموالاً، وإنما تستثمر في صيغ متعددة مثل المشاركة والمراوحة.. الخ<sup>(٤٠)</sup>.

استطاعت مؤسسات التمويل الإسلامي أن تفرض نفسها على مستوى التمويل الدولي، لاسيما مع حلول الازمة الحالية، والدليل على ذلك القفزة النوعية من حيث حجم ونمو أصولها المالية. فنجد أن الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية نمت من نحو ٥ مليارات دولار في أواخر ثمانينيات القرن العشرين إلى ما يقرب من ١,٢ تريليون دولار في عام ٢٠١١، ومن المتوقع أن تصل بنهاية ٢٠١٥ إلى ٢ تريليون دولار على أساس معدل نمو سنوي تراكمي نسبته ٢٠,٥٪ بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢م. يؤكد ذلك تقرير البنك الألماني (دويتشه بنك) الصادر في نوفمبر ٢٠١٢ تحت عنوان «تقرير العمل المصرفي الإسلامي العالمي» حيث يتوقع البنك نمو الأصول الإسلامية بمعدل سنوي مركب يبلغ ٢٤٪ على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة، حيث يقدم التمويل الإسلامي للمدخرين والمستثمرين بدائل عملية للأدوات المالية التقليدية بما فيها تمويلات صندوق النقد الدولي. ضف إلى ذلك، أن المؤسسات المالية التقليدية المتعددة الجنسيات تعرض على نحو متزايد أصولاً إسلامية، وهناك اهتمام متزايد بهذه الأصول في لندن، ولوكسمبورج، وغيرهما من العواصم المالية العالمية، إلى جانب دول الاقتصادات الناشئة مثل تركيا وإندونيسيا والصين بدعمها الطلب المتزايد على المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية البديلة، والعمل على سن مجموعة من التشريعات القانونية لاحتوائها ضمن المنظومة المصرفية<sup>(٤١)</sup>.

تناول صندوق النقد الدولي بالدراسة والتحليل نظام البنوك الإسلامية غير الربوية، وتم التوصل إلى نتائج إيجابية في حق النظام المصرفي الإسلامي. ووفق تقارير إخبارية، فإن التقرير أكد بأن البنوك الإسلامية كانت الأقل تضرراً من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، بسبب عدم دخولها في أعمال ذات مخاطرة. مضيفاً أن حجم تداول البنوك غير الربوية يتراوح ما بين (٥٠٠) إلى (٦٠٠) مليار دولار. كما أشاد التقرير بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة لبعده التضامني والعاقل. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الدول الإسلامية والغربية اعتمدت بنوكاً إسلامية خلال السنوات القليلة الماضية<sup>(٤٢)</sup>. أكدت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد في كلمة ألقته أمام ممثلي مجموعة العشرين في ٢٠/٠٤/٢٠٠٩ على ضرورة تبني التمويل الإسلامي قائلة: «إنه من المناسب أن نسترشد بمبادئ التمويل الإسلامي من أجل العمل على إصلاح النظام المالي العالمي»<sup>(٤٣)</sup>. فهذا التصريح المباشر من قبل مديرة الصندوق نفسه أن دل عن شيء فإنما يدل على أن التمويل الإسلامي سيكون له شأن عظيم مستقبلاً، على المستوى الإقليمي والدولي، وسيكون له طابع اصلاحي إذا تم انتهاجه، لاسيما على سياسات صندوق النقد الدولي في مجال التمويل التي تتسم بالمشروطة، وخدمة المديونية، وقصر الأجل.

## الخاتمة

في الأخير ما يمكن أن نستخلصه من كل ماسبق، أن حيثيات الأزمات المالية التي عايشها صندوق النقد الدولي فرضت عليه أن يتكيف و يتناغم مع المستجدات التي تواجهه في كل زمان ومكان، وذلك بضرورة التغير والتحول في المسار حسب متطلبات الواقع المعاش. فاستطاع أن ينجح تارة ويخفق تارة أخرى، مسجلاً رصيماً لا بأس به من التجارب، يمكّنه من تدارك عدة أخطاء وتفعيل عدة انجازات.

الأزمة المالية الحالية كشفت الستار عن عدة قضايا اقتصادية وسياسية جعلت الصندوق يقف وقفة تأمل ودهشة أمام مستقبله الغامض. القضية الاقتصادية تخص وجهة النظام الاقتصادي الحالي بين رأسمالي ليبرالي، واشتراكي إسلامي، لتليه القضية السياسية المتمثلة في التكتلات الإقليمية وما ينجم عنها من أطماع جيوسياسية. فالصندوق ملزم اليوم قبل أي وقت مضى أن يفعل الإصلاحات المبرمجة ويستدرك الأخطاء السابقة، مستغلاً خبرته التي تفوق نصف قرن من الوجود، وتنظيمه المحكم، والذي تفتقر إليه أغلب المؤسسات المالية الإقليمية سواء القائمة أو المبرمجة مستقبلاً، من أجل البقاء على رأس المنظومة النقدية الدولية.

المسار المتغير لصندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية  
الأستاذ/ بن منصور نجيم

جدول رقم ١: المراجعات العامة للحصص

مراجعة الحصص	تاريخ اعتماد القرار	الزيادة في مجموع الحصص %
الخمسة الأولى	لم تقترح زيادة	----
الخمسة الثانية	لم تقترح زيادة	----
١٩٥٨/١٩٥٩ <sup>(١)</sup>	فبراير وابريل ١٩٥٩	٦٠,٧
الخمسة الثالثة	لم تقترح زيادة	----
الخمسة الرابعة	مارس ١٩٦٥	٣٠,٧
العامة الخامسة	فبراير ١٩٧٠	٣٥,٤
العامة السادسة	مارس ١٩٧٦	٣٣,٦
العامة السابعة	ديسمبر ١٩٧٨	٥٠,٩
العامة الثامنة	مارس ١٩٨٣	٤٧,٥
العامة التاسعة	يونيو ١٩٩٠	٥٠,٠
العامة العاشرة	لم تقترح زيادة	----
العامة الحادية عشر	يناير ١٩٩٨	٤٥,٠
العامة الثانية عشر	لم تقترح زيادة	----
العامة الثالثة عشر	لم تقترح زيادة	----
العامة الرابعة عشر	ديسمبر ٢٠١٠	١٠٠,٠

(١) أجريت هذه المراجعة خارج دورة الخمس سنوات

المصدر: صندوق النقد الدولي على الموقع

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/quotasa.htm>

الجدول رقم ٢: أهم مبيعات الصندوق من الذهب لأربعة بنوك مركزية

المشتري	الكمية	التاريخ
بنك الهند المركزي	٢٠٠ طن	١٩-٣٠ أكتوبر ٢٠٠٩
بنك موريشيوس المركزي	٢٠٠ طن	١١ نوفمبر ٢٠٠٩
بنك سري لانكا المركزي	١٠ أطنان	٢٣ نوفمبر ٢٠٠٩
بنك بنغلاديش المركزي	١٠ أطنان	٥ سبتمبر ٢٠١٠

المصدر: صندوق النقد الدولي



### الهوامش والمراجع

- ١- منشورات صندوق النقد الدولي بعنوان «ما هو صندوق النقد الدولي» على الموقع الإلكتروني:  
[www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/fre/whatf.pdf](http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/fre/whatf.pdf)
- ٢- اتفاقية صندوق النقد الدولي على الموقع:  
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf>, p.2
- ٣- الدكتور الهادي خالدي «المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي» مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر أبريل ١٩٩٦ ص ٥١ بتصرف.
- ٤- الدكتور علي عبد الفتاح أبو شرار «الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات» - دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى ٢٠٠٧ ص ٤٩٥، ٤٩٦ بتصرف.
- ٥- د. خالد سعد زغلول حلمي «مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، دراسة قانونية واقتصادية» مجلس النشر العلمي جامعة الكويت - ٢٠٠٢ ص ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠ بتصرف.
- ٦- الدكتور محمد عبد العزيز محمد «الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين» دار الفكر الجامعي - الإسكندرية - طبعة ٢٠٠٦ ص ١٧٩ - ١٨٠ بتصرف.  
7-Patrick le nain «le FMI» Casbah édition. Janvier 1998, page 34
- ٨- د. خالد سعد زغلول «مثلث قيادة الاقتصاد العالمي» مرجع سابق ص ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ بتصرف.
- ٩- صحيفة صندوق النقد الدولي على الموقع الإلكتروني:  
<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/sdra.htm>



- ١٠- د. مدحت صادق «النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي» دار غريب للطباعة القاهرة- الطبعة الأولى ١٩٩٧ ص ٦٦ بتصرف.
- 11-services du FMI: «La réforme des quotes-parts et de la représentation au FMI: réponse à l'évolution de l'économie mondiale», fonds monétaire international, études thematiques, numero 07/02 du avril 2007, p2.
- ١٢- مقال لـأ.د. محمد إبراهيم السقا: «المراجعة ال ١٥ لحصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي» على الاقتصادية في الموقع الالكتروني:  
[http://www.aleqt.com/2013/02/08/article\\_730283.html](http://www.aleqt.com/2013/02/08/article_730283.html)
- ١٣- مجموعة العشر هي: فرنسا- ألمانيا- إيطاليا- اليابان- المملكة المتحدة- الولايات المتحدة- كندا- بلجيكا- هولندا- السويد.
- ١٤- د. فرانسيس جيرونيايم- نقل إلى العربية د. محمد عزيز- د. محمد سعيد الفاخري- «الاقتصاد الدولي»- منشورات جامعة دار يونس الطبعة الأولى سنة ١٩٩١ ص ١٦٩-١٧٠ بتصرف.
- 15- JACKES-Henri David «crise financière et relations monétaires internationales», Economica 1985, p.160.
- ١٦- د. محمد عبد العزيز محمد «الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين»، دار الفكر الجامعي- الإسكندرية- طبعة ٢٠٠٦، ص ٢٣٩.
- ١٧- نادي لندن: ظهر في بداية الثمانينات مع حاجة الدول النامية المتزايدة للقروض البنكية. يجمع الدائنين الخواص فهو بذلك لا يعالج التزامات دولة تجاه دولة.
- نادي باريس: نادي باريس هو مجموعة غير رسمية من الدول الدائنة التي تسعى لإيجاد حلول ملائمة لل صعوبات التي تواجهها الدول المدينة في سداد ديونها، ويبلغ عدد أعضاء النادي ١٩ عضوا دائما هم من أغنى بلدان العالم، والتي تقدم الخدمات المالية مثل إعادة جدولة الديون وتخفيف عبء الديون، وإلغاء الديون

## المسار المتغير لصندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية

الأستاذ/ بن منصور نجيم

على البلدان المدينة والدائنة. يجتمع نادي باريس كل ستة أسابيع في مقر وزارة الاقتصاد والمالية والصناعة الفرنسية. ويرأسها أحد كبار المسؤولين في دائرة الخزانة الفرنسية.

18- Escha Ray «des ressources financières pour le fmi»département des relations extérieures, fonds monétaire international, Washington 1990, p.10

١٩- د. ماهر كنج شكري، د. مروان عوض «المالية الدولية، العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق» نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٤ ص ٥١-٥٢.

20- Bultin de FMI du 13 Fevrier 1995 «Aide exceptionnelle duFMI au Mexique» p.33.

21- Michel Lelart «Le Fonds Monétaire International et La Crise Asiatique», pdf p.2-3 sur le site <http://fr.wikipedia.org>.

٢٢- مقال لـ هايزو هوانج و س. كال واجيد «الاستقرار المالي في أطار التمويل العالمي» مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٣٩، عدد ١، مارس ٢٠٠٢ ص ١٤-١٥، بتصرف.

٢٣- ورقة بحث لـ معتز حسينو «الأزمة الماليّة الراهنة: قراءة أولية في الأزمة الاقتصادية العالمية» على الموقع الإلكتروني بتصرف:

<http://www.alsafahat.net/blog/?p=6378>

٢٤- جون ليبسكي «الاستعداد لعالم ما بعد الأزمة» مجلة التمويل والتنمية جوان ٢٠٠٩، المجلد ٤٦، العدد ٢ ص ٢٩، بتصرف.

٢٥- نشرة صندوق النقد الدولي بتاريخ ٢٨/٠٨/٢٠٠٩ بعنوان «صندوق النقد الدولي يضح في الاقتصاد العالمي كما من حقوق السحب الخاصة» على الموقع الإلكتروني المذكور سابقاً.

٢٦- صحيفة وقائع «الذهب في الصندوق» بتاريخ ٢٠١٢/٠٨/٣٠ على الموقع الإلكتروني:

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/golda.htm>

٢٧- الاقتصادية: «صندوق النقد يصدر سندات للمرة الأولى لجذب الاقتصادات الصاعدة» على الموقع الإلكتروني:

[http://www.aleqt.com/2009/07/03/article\\_247402.html](http://www.aleqt.com/2009/07/03/article_247402.html)

٢٨- صندوق النقد الدولي «صحيفة وقائع» يناير ٢٠١٠ على موقع الصندوق بتصرف

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/howlenda.pdf>

٢٩- صحيفة الوقائع الإلكترونية «دور الصندوق في دعم جهود الحماية للقطاعات الأشد تعرضاً لآثار الأزمة العالمية، ماي ٢٠٠٩، بتصرف على الموقع:

<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/protect.htm>

٣٠- يقدم الصندوق تقييماً منتظماً للتطورات العالمية المحتملة من خلال تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ولتطورات الأسواق المالية من خلال تقرير الاستقرار المالي العالمي، ولتطورات الموارد العامة من خلال تقرير الراصد المالي إضافة إلى نشر سلسلة من التقارير عن آفاق الاقتصاد الإقليمي.

٣١- صحيفة الوقائع: «لمحة عن صندوق النقد الدولي» على الموقع الإلكتروني:

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/pdf/glancea.pdf>

٣٢- ملخص من مقال بعنوان: الخلاف بين الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بشأن برنامج إنقاذ اليونان تنعكس سلباً على الترويكا على يومية القدس العربي بالموقع الإلكتروني:

<http://www.alquds.co.uk/?p=51959>

٣٣- نشرة صندوق النقد الدولي «صلابة الاقتصاد العالمي والتعافي القابل للاستمرار هما أولويات عمل الصندوق» بتاريخ ٢٠١٣/٦/٦ على موقع صندوق النقد

الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org) بتصرف. للمزيد زر الموقع بالانجليزية:

<http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/042613.pdf>

٣٤- د. أحمد الدفن: «إدارة الأزمات الاقتصادية وصندوق النقد الدولي» على الموقع الإلكتروني:

<http://www.nashiri.net/articles/business/5384-2013-04-20-06-14-27.html>

٣٥- د. أحمد فرحات: «صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول» بتصرف على الموقع الإلكتروني:

[http://ahmadfar.blogspot.com/p/blog-page\\_758.html](http://ahmadfar.blogspot.com/p/blog-page_758.html)

٣٦- ورقة بحث مقدمة من قبل مارتن هارت لانزيرغ، ترجمة الفاضل الهاشمي «البديل البوليفاري في أمريكا اللاتينية وتجربة بنك الجنوب» في مؤتمر عن «المقاربة بين أفكار وإستراتيجيات الحركات المناهضة للعولمة» المنعقد بسيول، جنوب كوريا ماي ٢٠٠٩. توثيق كامل لهذه المقالة تجده في الوصلة:

<http://www.monthlyreview.org/090901hart-landsberg.php>

٣٧- ورقة بحث مقدمة من قبل مارتن هارت لانزيرغ، ترجمة الفاضل الهاشمي، مرجع سابق.

٣٨- مقال ل: باري آيتشنجرين «هل تتمنى آسيا تحرير نفسها من صندوق النقد الدولي؟» على موقع الصحيفة الاقتصادية يوم ٢٤/٠٦/٢٠٠٩، العدد ٥٧٣٥.

٣٩- مقال بعنوان: «مجموعة «البريكس» تتفق على إنشاء مصرف إنمائي قد يكون منافساً للبنك الدولي» على جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٧/٠٣/٢٠١٣ على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&issueno=12538&article=722392>

٤٠- ورقة بحث ل. ا. م. د. مدحت كاظم القريشي، م. ميسون عبد الغني عبد الكريم

«المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية» على المجلة

العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد ٣٢/٢٠١٢، ص ٤٥

٤١- مقال بعنوان: بيتك للأبحاث: ١,٣ تريليون دولار أصول البنوك الإسلامية

بنهاية ٢٠١٢ بتاريخ ١٥/٠٣/٢٠١٣ جريدة الشاهد الأسبوعية على الموقع

الالكتروني بتصرف:

[http://www.alshahedkw.com/index.php?option=com\\_content&id=89320:---13---2012&Itemid=414](http://www.alshahedkw.com/index.php?option=com_content&id=89320:---13---2012&Itemid=414)

٤٢- مقال بعنوان «صندوق النقد الدولي يشيد بنظام البنوك الإسلامية» على الموقع

الالكتروني لحركة التوحيد والإصلاح:

[http://www.alislah.ma/index.php?option=com\\_k2&view=item&id=15850:%D9%85&Itemid=3](http://www.alislah.ma/index.php?option=com_k2&view=item&id=15850:%D9%85&Itemid=3)

٤٣- جريدة التجديد: «الوحدة الاقتصادية لدول المغرب العربي حتمية وسيلعب

التمويل الإسلامي دور المساعد» على الموقع الالكتروني:

<http://www.attajdid.info/?info=662>